

الفصل الأول

المتغيرات والتحديات الاقتصادية المختلفة المؤثرة على
القطاع المصرفي

المبحث الأول: دوافع وخلفيات التطورات العالمية
المعاصرة.

التطورات العالمية المعاصرة.

تحليل البيئة المصرفية المعاصرة.

المبحث الثاني : انعكاس المتغيرات والتطورات الاقتصادية
العالمية على القطاع المصرفي المصري.

المبحث الأول

دوافع وخلفيات التطورات العالمية المعاصرة.

التطورات العالمية المعاصرة.

تحليل البيئة المصرفية المعاصرة.

التطورات العالمية المعاصرة

تمهيد:-

يمر القطاع المصرفي بمرحلة هامة من التطوير والتحديث ، ويتأثر النشاط المصرفي تأثيراً مباشراً بما يجرى على الساحة الدولية من تطورات اقتصادية وتكنولوجية ، وأيضاً بما يتم داخل مصر من جهود تستهدف الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي .

وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديداً عقد التسعينات ؛ العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية .

فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، وأصبح هناك سوقاً واحداً بوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين . وأصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمي ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة والكل يحاول توحيد سلوك اللعبة والتعامل ، ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات في ظل آليات السوق .

وقد نتج عن ذلك بعض المتغيرات والتطورات العالمية التي أفرزت العديد من الأحداث التي شهدتها العالم ومازال متأثراً بها .

وتتمثل أهم هذه التطورات :-

- ١- عالمية النشاط (العولمة) .
- ٢- زيادة حدة المنافسة .
- ٣- الاهتمام بالابتكارات المالية والصناعية المالية الحديثة .
- ٤- نمو الأعمال خارج الميزانية .
- ٥- التحول إلى مفهوم الكيان التسويقي الموجه لخدمة العملاء .
- ٦- زيادة المخاطر .
- ٧- التغير في هيكل الودائع وارتفاع تكاليفها .
- ٨- اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية .
- ٩- تنامي موجه الاندماجات علي نطاق واسع على المستويين العالمي والاقليمي .

١-عالمية النشاط (العولمة) :-

حيث شهدنا ظهور مصطلح تداول كثيراً في كثير من الكتابات المعاصرة ، ألا وهو: مفهوم العولمة والذي أرجع إليه الكثير من التطورات التي يشهدها العالم .

ولكن يثار هنا تساؤلاً ، وهو :

● هل يُعتبر مصطلح العولمة مصطلحاً جديداً تم استحداثه في الفترة الحالية

؟

للإجابة على هذا التساؤل يتم مناقشة النقاط التالية :

- ١- مفهوم العولمة .
- ٢- خصائص العولمة .

١ - مفهوم العولمة

كثرت تعريفات العولمة ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل وجامع لها ؛ نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتية .

وفي ضوء ذلك يمكن القول : إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة ، نظرا لتعدد تعريفاتها والتي قد تتأثر أساسا بانحيازات الكتاب والباحثين والمفكرين واتجاهاتهم إزاء العولمة .

ورغم كل ذلك فمن الضروري طرح أهم التعريفات التي وردت للعولمة في محاولة لتعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم ، بل محاولة للخروج بتعريف مناسب يخدم التحليل .

ولكن قبل الدخول في هذه التعريفات يجب أولا معرفة : هل تعتبر العولمة مفهوماً جديداً أم قديماً

لعله من المعروف من الخلفية التاريخية بأن كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث الذي صدر سنة ١٧٧٦ تقريبا يمثل النواة الأولى للفكر الاقتصادي الليبرالي بوجه عام ، والذي يذهب إلى أن حرية التجارة بل الحرية الاقتصادية عموما ، تدفع كل دولة إلى التخصص فيما هي مؤهلة لإنتاجه بشكل أفضل وأرخص من غيرها من الدول ، أي فيما تملك من ميزة نسبية في إنتاجه .

وعندما يحدث ذلك فإن الكفاءة في تخصيص الموارد داخل كل قطر وتقسيم العمل فيما بين الأقطار المختلفة يصلان إلى المستوى الأمثل ، ويزداد الإنتاج ، وترتفع مستويات المعيشة في كل الأقطار .(١)

(١) . إبراهيم العيسوي ، "الجات وأخواتها" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ١٤ .

فقد ازدهرت التجارة الدولية في الواقع العملي ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن هذه الفترة تعد بمثابة العصر الذهبي لتحرير التجارة الدولية ، إذ تمتع العالم على حد قولهم باليسر والرخاء ، وظهرت مخترعات جديدة ، وتقدمت طرق المواصلات ، فراجت التجارة وفتحت أسواق جديدة ، وكان كثير " من الدول في ذلك الوقت يتبع نظام المعاهدات التجارية المتضمنة لنص الدولة الأولى بالرعاية والذي بموجبه تتعهد دولة ما إزاء الدولة الأخرى التي تتعاقد معها على منحها جميع المزايا التي تُعطى للدول الأخرى في المستقبل .

أو التي منحت لها بموجب اتفاقات أو معاهدات سابقة (١) .
ومما سبق نستنتج عدم حداثة مفهوم العولمة ، بل أنه مصطلح تم ظهوره منذ ٢٠٠ عام وبشكل أكثر وضوحاً من عولمة اليوم .
إلا أنه كثر تداوله خلال الحقبة الأخيرة مما دعا بعض الكتاب إلى اعتباره ناتجاً جديداً للنظام العالمي الجديد .

ونورد بعض التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم للعولمة الحالية :-
١- يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي ، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية لهؤلاء ؛ من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة ، أهمها : السلع والخدمات وعناصر الإنتاج . بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي ، وتكون أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد الدولي (٢) .
ولعل من الواضح أن هذا التعريف للعولمة يركز على أنها عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل وتحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة على

(١) سعيد النجار ، " الجات والبلدان النامية " ، مطبوعات التضامن ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٤٣ .
(٢) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ١٧-١٨ .

أساس إعادة النظر في مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي . والفاعلون هنا ليسوا الدول والحكومات والتكتلات الاقتصادية فقط بل بالدرجة الأولى الشركات المتعددة الجنسيات .

٢- ويرى آخرون أن العولمة هي : تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد ، الأمر الذي أدى إلى منافسة شديدة وأكثر شمولية ليس في سوق السلع فقط بل امتد إلى سوق العمل ورأس المال .

ومن الملاحظ في هذا التعريف أنه يشير إلى العولمة علي أنها ناتج كل من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية في ظل الجات ومنظمه التجارة العالمية

٣- ويرى بعض آخر أن العولمة هي ناتج مجموعه من الأسباب والعوامل ، وكذلك هي بلورة لمجموعة من الخصائص الهامة التي يتسم بها النظام العالمي الجديد ، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

١/٣ - عولمة النشاط الإنتاجي .

٢/٣ - عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال .

٣/٣ - تغير مركز القوى العالمية .

٤/٣ - تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية .

وهكذا يلاحظ تعدد التعريفات المطروحة للعولمة فهي تجمع بين جنباتها ؛ كونها تمثل حقبة تاريخية وهي تجليات لظواهر اقتصادية وهي أخيراً ثورة تكنولوجية واجتماعية .

وفي ضوء ما سبق يمكن استخلاص النقاط التالية:-

- إن العولمة ليست أمراً مستحدثاً بل هي موجودة وبشكل أكثر وضوحاً خلال القرنين الماضيين .
- ظهور النظام العالمي الجديد وهي فكرة روجت لها دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كنوع من الاحتكار والسيطرة على العالم .
- تزايد دور اتفاقية تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي حولت العالم إلى قرية عالمية ، تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية ، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك ؛ لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له ، والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات .
- إن العولمة قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة يؤدي ذلك إلى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات ، ومن ثم يؤدي إلى عولمة الاقتصاد ، وبالتالي عولمة المشروع الذي يعمل في أي اقتصاد وهو ما ينتج عنه انتشار ظاهرة العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية .
- إن عولمة المشروع الاقتصادي هنا تحتم السعي إلى اقتناص الفرص وتكبير العوائد مع تقليل التهديدات ونقاط الضعف ، ويمكن تطبيق ذلك

على أي بنكٍ من بنوك القطاع المصرفي في أي دولة من دول العالم ،
فكل بنك سيتأثر إن عاجلاً أو آجلاً بالتغيرات المصرفية التي
ستحدث .

- في ظل هذه التغيرات فإن التأثير والتغير سوف يصبح مسألة حتمية ،
ومن ثم فإن المشكلة الأساسية هنا أمام كل بنكٍ وكل مشروعٍ اقتصادي
هي كيفية التحول إلى عولمة البنك أو المشروع ؛ ليقتنص الفرص ،
ويكبر العوائد ، ويواجه التهديدات .

٢- خصائص العولمة (1)

يمكن تلخيص هذه الخصائص إجمالاً كالآتي :-

١. سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية .
٢. ديناميكية مفهوم العولمة .
٣. تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل .
٤. وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي .
٥. تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات .
٦. تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة .
٧. تقليص درجة سيادة الدولة القومية ، وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية .

١- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية

يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقتترانها بالديمقراطية بدلاً من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية ؛ من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات والمواصلات ، وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية وبأقل سعر تنافسي على أن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن ، حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف ، ويتغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ؛ ليتفق مع اتجاه الإنتاج أو عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق ، حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم ، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي .

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١، ٢٢ .

٢-ديناميكية مفهوم العولمة

من التعريفات السابقة التي تم إيضاحها سلفا نجد أنها تشير إلى خاصية أساسية ، وهي : ديناميكية العولمة التي تتأكد يوما بعد يومٍ بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل ، وأن التنافسية تواجه الجميع ليس فقط الدول الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية بل أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية مع باقي الأطراف الأخرى الناهضة والتي تخطو وثابة نحو المستقبل مثل : الصين . على سبيل المثال

وتتعمق ديناميكية العولمة إلى أنها تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، بل إن هذه الديناميكية يمكن أن نراها فيما سوف تسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم .

٣-تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل (1)

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية ، مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات ، مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين ، وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع أي منتجٍ نهائي في أكثر من مكانٍ واحد .

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤ .

وينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاضد التشابك بين الأطراف المتاجرة ، ويؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى من البلاد ؛ فإذا كانت التبعية الاقتصادية تنطوي علي تأثير أحد الطرفين على الآخر وبالتالي يكون أحدهما تابعا والآخر متبوعا فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعني وجود تأثير من كل من الطرفين على الآخر يكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت .

وقد ترتب علي زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعلومة ظهور آثار عديدة ، منها ما يلي :-

١/٣ - زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج ؛ نظرا لارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كساداه على ما يحدث في العالم الخارجي .

٢/٣ - سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية إيجابيه أو سلبية من مكان إلى آخر ؛ فإذا حدثت موجة انتعاشية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعا إلى البلاد الصناعية الأخرى ، ومنها إلى البلاد النامية والعكس إذا حدثت موجة انكماشية ، ونلاحظ أن ذلك لم يعد مقصورا على الدول الصناعية الكبرى بل إن ما يحدث في أحد البلاد النامية قد يكون له نفس الأثر الذي تحدثه إحدى الدول الكبرى ، ويكفي أن نشير إلى ما حدث في المكسيك حين اتخذت الحكومة قرار بتخفيض قيمة العملة لعلاج عجز شديد في ميزان المدفوعات ، الأمر الذي أدى إلى هروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال ، وكان لذلك القرار أصدائه في أسواق المال العالمية وكاد أن يفضي إلى أزمة ذات أبعاد عالميه لولا التدخل السريع للولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي .

وينطبق الحال علي ما حدث في الأزمة الآسيوية حينما انتقلت من تايلاند إلى باقي النمر الآسيويقي ماليزيا وإندونيسيا وكوريا وغيرها .

وأیضا في الفترة الحالية ما نشهده من ظهور مرض "سارس" و "انفلوانزا الطيور" في الصين والدول المجاورة وما أحدثه من خسائر اقتصادية لكافة منطقه شرق آسيا .

٣/٣ - تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة ، حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجه الاعتماد المتبادل .

٤/٣ - زيادة درجه المنافسة في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة ، وينتج ذلك عن ازالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتصارع فيها البلاد المختلفة .

٤ - وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي

حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي ، وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يعد في إمكانية دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بهذا المنتج ، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل : السيارات والأجهزة الكهربائية والطائرات يتم تجميعها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل دولة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط وقد تقوم دولة "أخرى بتجميعها فقط .

ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالاضافه إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات . ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة من قبل ، ومن أهمها : ظهور تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة ، وأصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد وهذا يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة .

بل أصبح من المؤلف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عددٍ من البلاد ، بحيث يتخصص كل بلدٍ في جزءٍ أو أكثر منها ، وهذا ما يُعرف : "بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة " . وهذا التخصص أصبح من أهم مظاهر تقسيم العمل الدولي بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية .

وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمارات تتخذ من منظورٍ عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية في ما يتعلق بالتكلفة والعائد ، بل وأصبح من الممكن أمام الكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات ، حيث يتيح هذا التقسيم لهذه الدول فرص اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات : الكهربائية ، والالكترونية ، والهندسية ، والكيمياوية . ولعل تجربة النمر الأسويبة خير دليل علي ذلك

٥- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات هي أيضا شركات عابرة للقوميات ، واخيرا هي الشركات عالمية النشاط والتي تعتبر في كل معانيها هي إحدى السمات الأساسية للعولمة ، فهي تؤثر بقوة علي الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والادارية ، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية .

٦-تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة

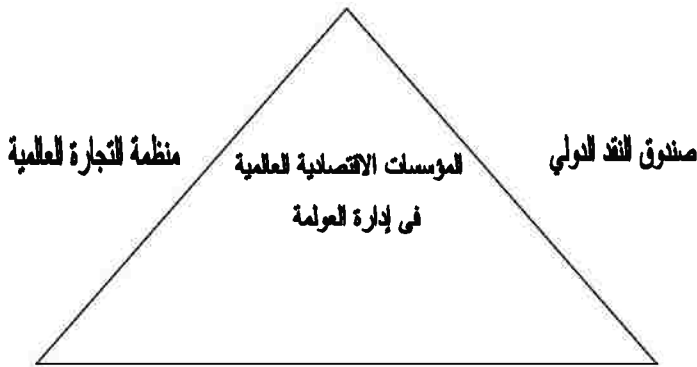
لعل من أهم الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة ، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر ، ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير ١٩٩٥ وانضمام معظم دول العالم إليها ؛ ومن

ثم اكتمل الضلع الثالث من مؤسسات النظام العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته بل الوليد الشرعي له .

وبالتالي أصبح هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم .

وهذه المؤسسات هي :-

- صندوق النقد الدولي ، وهو المسئول عن إدارة النظام النقدي للعولمة .
- البنك الدولي وتوابعه ، وهو المسئول عن إدارة النظام المالي للعولمة .
- منظمة التجارة العالمية ، وهي المسئولة عن إدارة النظام التجارى للعولمة .



البنك الدولي وتوابعه

شكل رقم (١)

ولعل قيام العولمة على تلك المؤسسات يعتبر من أهم دعائمها ، حيث أصبح على الأقل هناك نظام متكامل للعولمة تعمل من خلاله .
ونلاحظ على هذه المؤسسات في السنوات السابقة أنها تتجه إلى إدارة العولمة ؛ من خلال آليات جديدة لضبط إيقاع منظومة العولمة .

فمثلا :-

- منظمه التجارة العالمية أصبحت تتعامل في مجال إدارة النظام التجارى للعولمة وليس فقط مع السلع القابلة للتجارة العالمية ، بل أيضا مع تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والأدبية والعينية وقوانين وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة العالمية ، وأعطت مهلة لعمليات تحرير التجارة العالمية في تلك المجالات وتتعامل بحسم مع قضايا الإغراق والدعم .
- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي شملت الكثير من دول العالم .

٧ - تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية

اتسمت العولمة بانخفاض في درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية ، حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة ، الأمر الذي يترتب عليه وهن سلطه الدولة وشرعيتها .

حيث أصبحت العولمة في اتجاه النقيض للقومية أو الوطنية الاقتصادية على كل المستويات ، وفي كل الحالات ، وبالنسبة لكل الأمم والشعوب . وأصبح التحدى الحقيقى هو البحث في إيجاد ما يسمى بالقومية الاقتصادية الجديدة .

إلا انه يلاحظ من ناحية أخرى إن استجابة الحكومات للعولمة قد انتقصت من سيادة الدولة ؛ فالانضمام للمنظمات الدولية والتوقيع على الاتفاقات الدولية يضع قيودا على خيارات السياسة المتاحة أمام الحكومة ، بل إنهما قد يضطرانها إلى إجراء تعديلات على السياسات والممارسات المحلية التي تتبعها ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى فقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية .

١/٧ - تأثير العولمة المالية على السيادة الوطنية في مجال السياسة

النقدية ؛ نجد الآتي :-

في ظل العولمة نجد أن هناك حرية تدفق رؤوس الأموال بحثا عن أعلى عائد ، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق كميات ضخمة من الأموال وبشكل مفاجئ ، ويدفعها في ذلك : انخفاض أسعار الفائدة في دولها ، وتردي النمو في البلدان الصناعية ، وسعيها لاغتنام فرص ارتفاع سعر الفائدة المحلي .

٢/٧ - تأثير العولمة المالية على السيادة الوطنية في مجال السياسة

المالية ؛ نجد الآتي :-

مع تدرج تزايد درجة العولمة فمع تحرير حساب رأس المال ؛ يصبح في إمكان المستثمرين المحليين من أبناء البلد استثمار أموالهم في أي مكان ؛ تبعا لارتفاع معدل العائد المتوقع ، حيث يعتبر من أهم التأثيرات عليه الاعتبارات الضريبية ؛ حيث تلجأ أيضا الشركات متعددة الجنسيات إلى الخروج برؤوس أموالها للمناطق والدول التي تتخفض فيها معدلات الضرائب ، حيث نجد أن هناك تسابقا بين الدول علي تخفيض الضرائب لديها إلى أدنى الحدود كوسيلة لجذب الاستثمارات المالية الأجنبية ، الأمر الذي يؤدي ليس

فقط إلى خفض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب ، بل وإلى إضعاف فاعلية السياسة المالية في تحقيق أهدافها ، ومع تزايد خروج رؤوس الأموال للاستثمارات في الدول المنخفضة الضرائب ، تزداد معدلات البطالة في البلدان التي يحدث فيها هذا الخروج .

ولمواجهة هذا السلوك تلجأ الحكومات إلى خفض الضرائب على دخول الشركات ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة وإجبار الدولة على التخلي عن برامجها الاجتماعية .

٢-زيادة حدة المنافسة:-(١)

شهدت الفترة الماضية ظاهرة احتدام المنافسة والتي اتخذت عدة مظاهر تمثلت في المنافسة بين البنوك التجارية والمنافسة في أسواق الخدمات المالية من جانب مؤسسات غير مالية ، وقد أدت عدة عوامل لزيادة حدة الضغوط التنافسية ، ومن أهم هذه العوامل الآتي :-

- ثورة التكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلومات ، والتي أدت إلى سرعة معالجة البيانات واتخاذ القرارات .
- تحرير الأسواق المالية والنقدية من القيود المعوقة لحركته تدفق الأموال واستثمارها عبر الحدود .
- تشابه الخدمات المالية والمصرفية التي أصبحت تقدمها كل من البنوك والمؤسسات الأخرى غير المصرفية .

هذا وقد تزايدت درجة المنافسة الأجنبية داخل عدد من الأسواق المصرفية العربية في ضوء تنامي حركه العولمة والتحرير المالي على النطاق العالمي ، ومع تزايد حركة اندماج معظم الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي ودخول المصارف العالمية للأسواق العربية التي تعمل وفقا لأساسيات المهنة المصرفية العصرية في كل من المحاور البشرية والادارية والمالية والخدمية

(١) بنك القاهرة ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠٠ ، ص ص ١٢ - ٢٠.

والتكنولوجية ، وقد بدأت بعض تلك البنوك تنافس عدداً من المصارف العربية العريقة في ميدان الصيرفة .

٣-الاهتمام بالابتكارات المالية والصناعة المالية الحديثة :-

تأخذ الابتكارات جانباً هاماً من أشكال المنافسة ، وقد أدت هذه الابتكارات إلى إيجاد أوضاع جديدة للعمل المصرفي من أبرزها التحول إلى مفهوم البنوك الشاملة ؛ حيث أدت المنافسة والتكنولوجيا إلى التعامل المباشر مع أسواق الأوراق المالية ، وتقلص الدور التقليدي للبنوك كوسيط في المجالات المالية ، وذلك من خلال التحول من الأعمال التقليدية داخل الميزانية إلى ممارسة الأعمال خارج الميزانية أدى ذلك إلى اشتداد الضغوط على البنوك من أجل تطبيق تكنولوجيا العمل المصرفي الحديث بما يتلاءم مع المعايير والقواعد الدولية ؛ ولأسيما على صعيد : الخدمات والمنتجات الجديدة ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة ، وتوافر الإدارات المصرفية المؤهلة وذات الكفاءة ، وتطبيق طرق التسويق الفعالة والحديثة في المجال المصرفي .

٤- نمو الأعمال خارج الميزانية :-

اتجهت البنوك في السنوات الاخيرة وبصورة متزايدة إلى ممارسة الأعمال خارج الميزانية ، وذلك للأسباب التالية :-

- التعويض عما فقدته البنوك من الدخل المكتسبة من أعمالها التقليدية ؛ بسبب المنافسة بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى على سعر الفائدة على الإقراض .

- الخسائر التي منيت بها البنوك العالمية في السنوات الاخيره ؛ بسبب

أزمة الديون وما استتبعها من ارتفاع تكاليف التشغيل .

- اتجاه المقترضين إلى أسواق المال ذات التكلفة الأقل .

- ارتفاع تكلفه تقديم الخدمات المالية المصرفية التقليدية •
 - الكساد الذي ساد سوق العقارات •
- ومن أهم العمليات التي تتم خارج الميزانية : الخيارات ، والمبادلات ، والمستقبلات ، والعقود الآجلة للعمليات ، واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة •
- ٥- التحول إلى مفهوم الكيان التسويقي الموجه لخدمة العملاء :-(1)
- تغيرت في الفترة الاخيرة صورة البنك الذي ينتظر بشكل سلبي عملاءه إلى صورة أكثر إيجابية يتحول معها البنك إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضائهم عن خدماته المقدمة إليهم ، وقد استلزم هذا التحول تغيرا هيكليا في النواحي الإدارية للعمل المصرفي لقبول فكرة اتخاذ القرارات في ضوء احتياجات العملاء وظروف المنافسة في أسواق المال والعمل على تعظيم الربحية في الأجل الطويل ، وقد استلزم ذلك :-
- دراسة عناصر البيئة الخارجية للوحدة المصرفية ؛ للتعرف على حجم ونوعيه أسواق المنتجات المصرفية والنصيب المتاح للوحدة المصرفية •
 - تقييم توجهات الوحدات المصرفية المنافسة والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للعملاء المحتملين ، مع إعاده هيكلة طرق تقديم وتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال التركيز بصورة كبيرة على قنوات الخدمة الذاتية أو قنوات التوزيع المباشر ، وتحويل الفروع من مراكز عمليات مستقلة إلى قنوات تسويق وبيع خدمات مصرفية مباشرة للعملاء ؛ عن طريق تركيز تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت والدخول في مجال التجارة الإلكترونية •

(1) C.J.J. Clay & B.S. Wheble , **Modern Merchant Banking** , Woodhead – Faulkner Publishers, 2002 ,p 55•

٦- عالمية النشاط :-

بدأت ظاهرة عالمية النشاط في صناعة البنوك والأوراق المالية تظهر نتيجة لزوال الحواجز الجغرافية على حركة جميع منشآت الأعمال ، وقد تحققت عالمية النشاط في القطاع المصرفي من خلال توحيد توجهات المؤسسات المالية في مساعيها تجاه خدمه العملاء ، واجتذاب مصادر التمويل ، وتوسيع آفاق توظيف الأموال ، وهناك بعض الأسباب التي يعزي إليها اتجاه البنوك نحو تدويل أنشطتها ، ومن أهمها :-

- تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق .
- انخفاض التكاليف في الدول المضيفة بالمقارنة بنظيرتها في الدولة الأم .

- الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة ، وكذلك الاستفادة من الحوافز التي تقدمها الدولة الأم .
- الرغبة في التوسع والنمو .

ولاشك أن خيار عولمة الاقتصاد المصري ينطوي علي مخاطر ، ومن ثم يجب أن تكون هذه المخاطرة محسوبة ، حيث تؤثر هذه المخاطر على مجالات : الاستثمار ، ومستويات التشغيل والدخل والرفاهية وأسعار الصرف ، وحالة ميزان المدفوعات ، وانتعاش أو ركود السوق في الاقتصاد المصري شأن غيره من الاقتصاديات التي تأخذ بخيار العولمة . ويمكن أن تزيد مصر من قدرتها التنافسية بقدر ما تتبنى من سياسات وإجراءات هادفة إلى تقليص عوامل الضعف وما تتذر به العولمة من قيود ومخاطر وخسائر وتعظيم عوامل القوة .

٧- زيادة المخاطر :-

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي إلى العوامل التالية

:-

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل نحو المخاطرة ؛
لتحقيق أقصى عائد على رأس المال وكسب لأكبر حصة ممكنة في
السوق .

- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحويلها من الأعمال التقليدية إلى
أسواق المال ، مما أدى لتعرضها لمخاطر أزمات السيولة ، بالإضافة
إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار .

- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المالية في السنوات الأخيرة ،
مثل : التحرر من القيود على حركه رؤوس الأموال ، إطلاق حرية
الحركة لأسعار الصرف والعوائد والأصول المالية وانفتاح الأسواق
فيما بينها ، مما أدى إلى زيادة عدد المتغيرات المؤثرة في نشاط
البنوك .

- المخاطر التي قد تنشأ من التشريعات والقوانين .
الأمر الذي يتطلب من البنوك استخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة
لإدارة هذه المخاطر والتنبؤ بها .

٨- التغير في هيكل الودائع وارتفاع تكاليفها :-

شهدت البنوك في معظم دول العالم تغيرات هامة في مكونات
الودائع ؛ تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات
الإيداع إلى إجمالي الودائع للتزايد بشكل واضح مقابل انخفاض حجم
الودائع الجارية ، فضلا عن سماح بعض البنوك في العديد من دول
العالم بدفع عوائد على الودائع الجارية بالإضافة إلى اتجاه البنوك للتعامل
بأسعار فائدة متغيرة علي اختلاف أشكالها ، مما جعل تكلفة مصادر

التمويل بما فيها الودائع أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة في الأسواق ، ومن ثم إلى التقلب الشديد في تكاليف وإيرادات البنك وكذلك أرباحه الصافية وهو ما أدى إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، كما أدى في نفس الوقت إلى خلق فرص ربح جديدة إذا ما استطاع البنك الاستفادة من الأسعار في السوق من خلال ما يسمى بإدارة الفجوة والهامش بكفاءة وإدارة الأصول والخصوم .

٩ - اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية :-

هناك الكثير من التحديات أمام البنوك المصرية بعد توقيع مصر على اتفاقية تحرير الخدمات المالية على الرغم من بعض الإيجابيات التي تتمثل في الآتي :-

- تدفق التكنولوجيا العالمية الحديثة للسوق المحلية .
- إتاحة الفرصة للبنوك المصرية لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة .
- توفير المزيد من الكوادر المصرفية المؤهلة للتعامل في السوق المالي الدولي .
- انفتاح الأسواق علي بعضها سيخضع حركة هذه الأسواق للتفاعل الحر بين العرض والطلب ، مما سيؤدي لتحديد سعر التوازن لهذه الخدمات .
- تطوير العمل المصرفي نتيجة تطبيق التكنولوجيا المتطورة للمعلومات ، ومما ساعد على توافر هذه المعلومات والتكنولوجيا الحديثة ما يلي
- نص الاتفاق على : " تبادل الدول الأعضاء الموقعين علي اتفقيه تحرير تجارة الخدمات المالية ؛ لكافة المعلومات والقوانين ومبادئ الرقابة والتوجيهات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية ذات التأثير المباشر علي تجارتها " .

- الاشتراط على ضرورة قيام الدول الأعضاء المتقدمة اقتصاديا بإنشاء نقطة اتصال للمعلومات خلال عامين من دخولها حيز التنفيذ الفعلي للاتفاقية ، وذلك لتسهيل حصول المتاجرين بالخدمات المالية في الدول النامية على المعلومات الضرورية لتطوير أسواقها المالية .
- تركيز الاتفاقية علي مدى أهمية الإفصاح المالي ، وما يؤدي إليه من توفير كافة المعلومات المتعلقة بالخدمات المالية للارتقاء بنوعيه الخدمات المالية .

ولكن :-

على الرغم من الإيجابيات السابق ذكرها للاتفاقية إلا أنه قد تظهر بعض المخاطر التي يكون لها انعكاس سلبي علي الجهاز المصرفي إذا لم يتم مواجهتها ، والتي تتمثل في :-

- احتمال سيطرة البنوك الاجنبية على عدد من الخدمات المصرفية التي تتمتع فيها البنوك المصرية بميزة تنافسية .
- تعرض البنوك والمؤسسات المصرفية المصرية لفقد جانب من حصتها في السوق المحلية في ظل التكتلات الدولية ، وإنشاء فروع أو شركات تابعه في الأسواق المحلية .
- إدخال نظم تكنولوجية قد لا تستطيع البنوك المصرية إدخالها في الأجل القصير .
- تأثير الفروع والشركات التابعة للتكتلات الدولية على السياسة النقدية والائتمانية التي تقدمها البنوك المصرية والسياسات الاستثمارية والاقتراضية .
- التخوف من أن تقوم البنوك الأجنبية بخدمة القطاعات المربحة فقط في السوق المحلي وما يحمله من مخاطر عدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة أو أقاليم معينة .

- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية يؤدي إلى تخفيض قدرة البنوك المحلية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف ، وذلك لأن المنافسة المتزايدة تؤدي إلى تخفيض ربحيتها وعوائدها .

ولكن ليس بالضرورة أن تكون هذه المخاطر لها كلها تأثيراً سلبياً علي القطاع المصرفي المصري بل قد تكون حافزاً للبنوك والمؤسسات المصرفية في مصر من تحسين قدراتها وتطوير أدائها ؛ للبقاء في السوق مع تحسين إدارة الاقتصاد القومي وتعزيز القدرة التنظيمية والإشرافية على البنوك

تحليل البيئة المصرفية المعاصرة

تمهيد:-

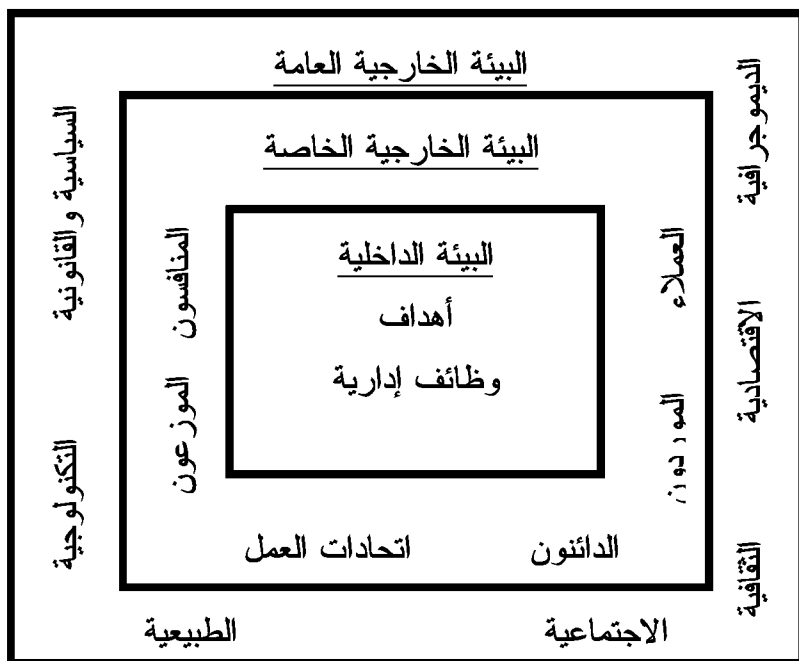
نقوم من خلال هذا المبحث بعرض وتحليل البيئة المحيطة بالقطاع المصرفي سواء كانت داخلية أم خارجية ، وذلك بهدف الوصول إلى فهم واضح لهذا القطاع كمدخل لمعرفة نقاط القوة والضعف لهذا القطاع فنجد أن البنوك تمارس نشاطها في بيئة دائمة التغير ، حيث تتاح أمام البنوك فرص جديدة يمكن الاستفادة منها ، في حين يؤدي تغير الظروف إلى فقدان هذه البنوك للكثير من الفرص ، وعليه فإن إحدى متطلبات النجاح الأساسية لأي بنك إنما تتمثل بشكل رئيسي في عملية الرصد والمتابعة المستمرة للبيئة التي يوجد فيها ، مع محاولة إستقراء المستقبل والتكيف معه بقدر الإمكان .

وتحدد المتغيرات أو الكيانات البيئية بدرجة كبيرة الوسائل والأساليب والسياسات التي ينبغي على البنك إتباعها في التعامل والتكيف معها ؛ لأنها لا تخضع تماماً لسيطرة البنك ، وفي الوقت ذاته تؤثر بصورة ملحوظة على أدائه .

وبالتالي فمن الأهمية بمكان قيام البنك ، بالتحديد الدقيق لهذه المتغيرات ، حتى يسهل التعامل معها لاحقاً .

ويمكن تقسيم البيئة المصرفية إلى ثلاثة مستويات يوضحها الشكل التالي (١) :-

شكل رقم (٢)
البيئة المصرفية



محمد أحمد عبد النبي ، برنامج التسويق المصرفي ، (القاهرة : المعهد المصرفي ، ٢٠٠١) ، ص ٢.

(١) محمد أحمد عبد النبي ، برنامج التسويق المصرفي ، (القاهرة : المعهد المصرفي ، ٢٠٠١) ، ص ٢.

وفيما يلي إيضاح مختصر لمستويات البيئة المصرفية:
البيئة الخارجية العامة :

وتتضمن كافة العوامل التي تقع خارج حدود البنك ونطاق سيطرة الإدارة ،
والتي يتم العمل في إطارها وتؤثر بصورة غير مباشرة على أنشطة البنك
وأدائه

وفيما يلي شرح موجز لأهم عناصر هذه البيئة⁽¹⁾:

١ - العوامل الاقتصادية :

تؤثر العوامل الاقتصادية على أنشطة البنك وعلى ممارستها الإدارية ،
ومن أمثلة تلك العوامل أو المتغيرات الاقتصادية:

- الدخل وتوزيعه على مجالات الإنفاق والادخار والاستثمار .
- معدلات الفائدة ، معدل التضخم ، البطالة .
- النمط الاقتصادي المتبع من قبل الدولة (شامل ، قطاع عام ، قطاع خاص ، مشترك)

٢ - العوامل السياسية :

وتشمل درجة الاستقرار السياسي التي تتمتع بها الدولة ويعمل البنك داخلها ،
والتوجهات التي تتبناها القيادة السياسية .

٣ - العوامل الاجتماعية والثقافية :

وتتعلق بالعادات والقيم التي يعتنقها المجتمع الذي يعمل به البنك ومستويات
واتجاهات التعليم ، وأنماط السلوك ، والتغيرات السكانية ، والخصائص
الديموغرافية .

(1) محمد أحمد عبد النبي ، برنامج التسويق المصرفي ، مرجع سابق ذكره ، ص ٥ .

٤ - العوامل القانونية :

ومن بينها:

- التشريعات الخاصة بالبيئة .
- التشريعات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك .
- التشريعات الخاصة بالمعاملات المالية ومؤسسات النقد .
- التشريعات الخاصة بالاستثمار .

٥ - العوامل التكنولوجية :

ومن بينها:

- درجة التطور التكنولوجي .
- تكلفة وعائد الانتفاع بالتكنولوجيا .
- العمليات المصرفية الحديثة .
- الإنتاج كثيف العمل ، كثيف رأس المال .

البيئة الخارجية الخاصة : (١)

ويطلق عليها أيضا البيئة المباشرة للعمل وتتضمن جميع المنشآت والأفراد الذين يتعاملون مع البنك بشكل مباشر ويؤثرون على أدائه ، ويتفاعل معها لضمان استمراره وتحقيق أهدافه ، ونظرا لأن تلك البيئة تضم من بين عناصرها أحد الكيانات المؤثرة للغاية على البنك ، والمتمثل في المنافسون أو البنوك المنافسة ، فقد أطلق عليه بعض الكتاب البيئة التنافسية باعتبار أن البنك ومنافسيه يتصارعون حول الفوز أو التعامل مع بقية الكيانات الأخرى المكونة للبيئة الخاصة مثل العملاء .

(١) طارق طه ، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، القاهرة : المؤلف ، ٢٠٠٠) ، ص ٩٥ - ١٠٧

وفيما يلي شرح موجز لأهم عناصر هذه البيئة:

١ - العملاء :

ويتمثلون في الأفراد والهيئات التي تستهلك مخرجات البنك من الخدمات المصرفية ، ويعد العملاء وفقاً للمفهوم التسويقي الحديث هم أساس وجود أي بنك ، فالبنوك توجد لإشباع احتياجات عملائها وبالتالي تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستمرار والنجاح. وهذا المفهوم يظل أيضاً قائماً حتى بالنسبة للمنظمات الحكومية ، فمن المفترض أنها أنشئت لخدمة المواطنين وإشباع مطالبهم .

ويشكل العملاء أحد عناصر عدم التأكد في بيئة البنك ، فولاء العملاء للبنك يمكن أن يتحول ؛ لذا تقوم معظم البنوك العالمية بجهود بحثية لدراسة سوقها المستهدف والتعرف على أنماط السلوك المصرفي للعملاء وعاداتهم الادخارية ، وتفضيلاتهم .

وفى هذا الصدد تتبنى البنوك سياسات موجهة بالعميل Customer Orientation بمعنى أن جميع جهود وخطط البنك تكون موجهة بالدرجة الأولى نحو العميل ورضاه باعتباره محور ارتكاز ، فالاهتمام بإشباع احتياجات العميل له أهمية قصوى لدى البنك حيث يتم ترجمته من خلال حجم المبيعات المصرفية ، وتحقق هذه المبيعات من خلال الشراء الجديد للخدمة المصرفية (عملاء جدد) ، أو إعادة الشراء (عملاء حاليين) .

٢ - المنافسون :

ويقصد بهم جميع المنظمات الأخرى التي تقدم نفس الخدمات المصرفية ، أو خدمات مشابهة لم يقدمها البنك .

وتواجه البنوك بنوعين أو شكلين أساسيين من المنافسة ، هما:

(أ) منافسة مصرفية مباشرة Banking Competition :

وهي المنافسة التي تدور بين البنوك وبعضها ، ومن الملاحظ أن هذه المنافسة بجانب التدخلات الحكومية تحد كثيراً من المرونة المتاحة للبنوك على استخدام إستراتيجيتها التسعيرية ، وخاصة في مجال تحريك الرسوم إلى أعلى ، لذا فإن بعض الكتاب يرى أن المنافسة بين البنوك هي في الأساس منافسة غير سعرية Non-price Competition تدور حول جودة و تميز الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء .

(ب) منافسة غير مصرفية وغير مباشرة Non-Banking Competition

وهي المنافسة التي تشتعل بين البنوك وبين المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات مشابهة للخدمات المصرفية ، مثل : الخدمات التأمينية ، صناديق التوفير ، خدمات شركات الأوراق المالية. حيث تجذب تلك المؤسسات جزءاً من مدخرات العملاء كان من الممكن أن يوجه للقطاع المصرفي . ويعنى ما تقدم ، أن إدارة أي بنك لا يمكن حالياً أن تتجاهل منافسيها ، والبنك الذي يفعل ذلك يدفع ثمناً فادحاً قد يكلفه الخروج كلية من السوق ، ويقتضى ذلك أن تقوم البنوك بتعريف المجال الذي تعمل به بصورة أوسع ؛ ليشمل إشباع الاحتياجات المالية للعملاء بصفة عامة ، وليس تقديم الخدمات المصرفية فقط .

٣ - الموردون :

يتمثل الموردون في المنظمات التي تقوم بمد البنك بالعوامل أو الموارد المادية (أجهزة الحاسبات ، أجهزة التصوير ، المستلزمات المكتبية) ، والبشرية (الأفراد) ، والمعلوماتية ، والمالية .

وعادة ما تبحث إدارة البنك في كيفية توفير تدفق ثابت أو مستقر للمواد الموردة إليها بأسعار مناسبة ؛ لأن أي اختلال في معدلات التوريد من شأنه تهديد استمرارية النشاط المصرفي ، كما أن ارتفاع تكلفة الموارد تعنى في المقابل انخفاضاً في هامش الربح المحقق .

٤ - الحكومة :

ويقصد بها مجموعة القواعد والتشريعات والإجراءات التي تحكم البيئة التي يعمل بها البنك ، وكذا الجهات والهيئات الحكومية التي تتعامل معها البنوك . وتلعب تلك العوامل دوراً مؤثراً ومباشراً في تحديد سياسات وأنشطة البنك ، فمثلاً تخضع المصارف بدول العالم المختلفة للعديد من القواعد والإجراءات الحكومية التي تؤثر في أنشطتها ، مثل : شروط منح الائتمان لمجالات الأنشطة المختلفة ، والتشريعات الخاصة بالاحتياطي القانوني ، تحديد أسعار الفائدة ، وغيرها .

ويرى العديد من الباحثين أن البنوك تعتبر من أكثر المنظمات التي تعاني من وطأة القواعد والإجراءات الحكومية حيث يتم الإشارة إليها بالمنظمات المثقلة بالقواعد ، ويرجع ذلك إلى أن البنوك تتعامل مع عنصر بالغ الحساسية وهي الأموال ، والتي تمثل عصب الأنشطة الاقتصادية للدول .

٥ - العملاء :

ويقصد بهم مجموعات العملاء التي تتعامل أو لها صلة بالبنك وتمارس عليه ضغوطاً مختلفة أو لها تأثير لا يمكن إغفاله على سياسات وأداء البنك ؛ لذا يطلق عليها جماعات الضغط ، أو الالتفاف . ومن أمثلة تلك الجماعات : كبار حملة الأسهم .

البيئة الداخلية للبنك (١) :

يقصد بالبيئة الداخلية للبنك مجموعة المتغيرات (نقاط القوى والضعف) المتواجدة بالبنك والتي تؤثر على قدرة العاملين به ، وعلى أداء وتوزيع الخدمات للعملاء وتكون عادة ضمن مجال التحكم قصير المدى للإدارة العليا ، وتشكل هذه المتغيرات المحيط الذي يتم في إطاره إنجاز العمل .
وتتضمن هذه المتغيرات هيكل البنك وثقافته وموارده ، ويمثل هيكل البنك الطريقة التي نظم بها البنك فيما يختص بالاتصالات والصلاحيات وتدفق العمل ويمكن التعبير عنه من خلال الخريطة التنظيمية ، في حين أن ثقافة البنك هي مجموعة العقائد والتوقعات والقيم السائدة بالبنك ، أما موارد البنك فهي تلك الأصول التي تشكل المادة الخام لإنتاج منتجات أو خدمات البنك ، وتتضمن القوى البشرية ، والمهارات الإدارية ، والأصول المالية ، والتسهيلات ، والقدرات في المجالات الوظيفية .

(١) الدسوقي حامد أبو زيد ، إدارة البنوك (النظرية والتطبيق) ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، ١٩٩٧) ، ص ٢٩٦ .

المبحث الثانى

إنعكاس المتغيرات والتطورات الاقتصادية
العالمية على القطاع المصرفى المصرى

مقدمة:-

نشير في هذا المبحث إلى الآثار الاقتصادية للتطورات العالمية علي الجهاز المصرفي ، حيث يشير الكثير من التغيرات والتطورات السابق ذكرها بالعملة بأن لها تأثيراً واسع النطاق علي الجهاز المصرفي في أي دولة ومنها الجهاز المصرفي في مصر باعتباره أحد الاجهزة المصرفية في العالم التي في النهاية تشكل المنظومة المصرفية ككل .

ونلاحظ أن الآثار الاقتصادية على الجهاز المصرفي قد تكون آثاراً إيجابية وقد تكون آثاراً سلبية وعلى هذا الأساس تصبح المهمة على القائمين في الدول هي تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية .

ويمكن حصر هذه الآثار في النقاط التالية :- (1)

- ١- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية .
- ٢- التحول إلى البنوك الشاملة
- ٣- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية .
- ٤- ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال ؛ لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقررات "لجنة بازل"
- ٥- احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية .
- ٦- الاندماج المصرفي .
- ٧- خصخصة البنوك .
- ٨- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك .
- ٩- تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك .
- ١٠- ضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية .
- ١١- عولمة آلات الصرف .

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦، ٣٦

١٢-تزايد البنوك متعددة الجنسيات .

١٣- تبنى البنوك للمعايير العالمية .

١٤-التطور التكنولوجي .

١ -إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية

حدث تغير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء كانت علي المستوى المحلي أو المستوى العالمي ، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وانعكس ذلك علي هيكل ميزانيات البنوك ، ويكفي الإشارة أن تلك الميزانيات في أكبر ٥٠ بنكاً في العالم حدثت عليها تغيرات هيكلية واضحة من تنوع مصادر الأموال إلى الاستخدامات والتوظيف لها ، ويمكن لنا أن نرى بوضوح ذلك في الدول المتقدمة نتيجة لتأثرها الشديد بالعولمة .

حيث نجد أن المصدر الرئيسي لأرباح البنوك لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي (الإقراض) بل من الأصول الأخرى المدرة للدخل ومن عمليات ادارة الأصول التي سحبت خارج الميزانية ، ومن ناحية أخرى : انخفض النصيب النسبي للدائع في إجمالي الخصوم للبنك بينما زاد النصيب النسبي للخصوم القابلة للمتاجرة إلى إجمالي خصوم البنك .

ومن الجدير بالذكر أن أثر العولمة امتد بشكل غير مباشر في دخول مؤسسات مالية غير مصرفية مثل : شركات التأمين ، وصناديق المعاشات ، وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية ، مما أدى إلى تراجع في دور البنوك في مجال الوساطة المالية .

ولاشك أن البنوك المصرية بدأت تتأثر بهذا الاتجاه إلا أنه مازال محدوداً ؛ نظرا للظروف الخاصة بالحالة المصرية .

٢- التحول إلى البنوك الشاملة (١)

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية ، بل وباقي البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة .

وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف ؛ عن طريق تقديم خدمات متنوعة ومتجددة لا تستند إلى رصيد مصرفي ، بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي أنها تقوم بكافة أعمال البنوك .

ويلاحظ أن استراتيجية البنوك الشاملة تقوم على تبني استراتيجية التنويع ؛ بهدف ضمان استقرار حركه الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة والربحية .

وقد شملت استراتيجية التنويع محاور عديدة ، مثل : المحور الخاص بمصادر الأموال ، والمحور الخاص بمصادر الاستخدامات ، والمحور الخاص بدخول مجالات غير مصرفية ، مثل : التأجير التمويلي ، والاتجار بالعملة ، وإصدار الأوراق المالية ، وإداره الاستثمارات لصالح العملاء ، وذلك من خلال شركات شقيقة تضمها شركه قابضة مصرفية .

ولا شك أن البنوك قد تأثرت بهذا المفهوم ؛ فنرى ذلك بوضوح في البنك الأهلي المصري . ورغم ذلك مازالت البنوك المصرية تسير ببطء في هذا الاتجاه .

٣- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية

وهو أثر مشتق وتابع للاتجاه السابق وفي نفس الوقت مرتبط بتعميق فكرة العولمة وقد شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل

(١) طلعت أسعد عبد الحميد ، د. محمد البغدادي - إدارة المخاطر والأزمات في بنوك الإيداع ، دار الثقافة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ١٦٥ .

: إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول ، والاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة ، وإنشاء الشركات القابضة المصرفية ، والتوريق "تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول" ، والإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل : الإسناد ، وأداء أعمال الصيارفة الاستثمارية ، وتمويل عمليات الخصخصة ، والاتجاه إلى التأجير التمويلي ، والاتجار في عمله ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية . وقد اتجهت البنوك أيضا إلى عمل فروع لها في المحلات الكبرى وإنشاء فروع كاملة الآلية أو شبه آلية .

ونشير هنا إلى أن البنوك المصرية قد بدأت تتأثر بهذا الفكر إلا أنه مازال أمامها وقت .

ومن ناحية أخرى وصل اتجاه التنويع في ظل العولمة إلى التعامل في المشتقات المالية ، حيث أخذت تتعامل مع "العقود المستقبلية" وهي : العقود التي تلزم صاحبها بشراء أصل البائع بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق محدد في المستقبل ، وأيضا "حقوق الشراء الاختيارية" وهي : الحقوق .التي تعطي لصاحبها حق شراء أصل من البائع بسعر محدد في فترة زمنية لاحقة في المستقبل ، ويضاف إلى ذلك عقود المبادلة .

وتحقق المشتقات المالية عدة مزايا ، أهمها : التحكم والسيطرة على المخاطرة ، وتحسين معدلات الاقتراض والإقراض ، واستكشاف الأسعار في السوق ، وتحسين السيولة ؛ إلا أن ذلك لا يعني أنها لا تخلو من مخاطر التعامل فيها .

٤- ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقرارات لجنه بازل

مع تزايد تأثير العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أم داخلية وأصبح على البنوك أن تتحوط لهذه المخاطر بعدة وسائل ، من أهمها : تدعيم رأس المال

والإحتياطيات . وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل سنة ١٩٨٨ وأصبح لزاما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي أو دولي يدل على متانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه .

ونلاحظ أن البنوك المصرية بدأت منذ إبريل ١٩٩١ تدعم مراكزها المالية ؛ رغبة منها في تطوير وزيادة كفاءة الجهاز المصرفي ، وحتى يمكنها المنافسة في ظل العولمة وأصدر البنك المركزي قراراته في هذا المجال للالتزام بالمعدل المطلوب بنهاية عام ١٩٩٢ ، كما ألزمها كل ثلاثة أشهر أن توضح ذلك .

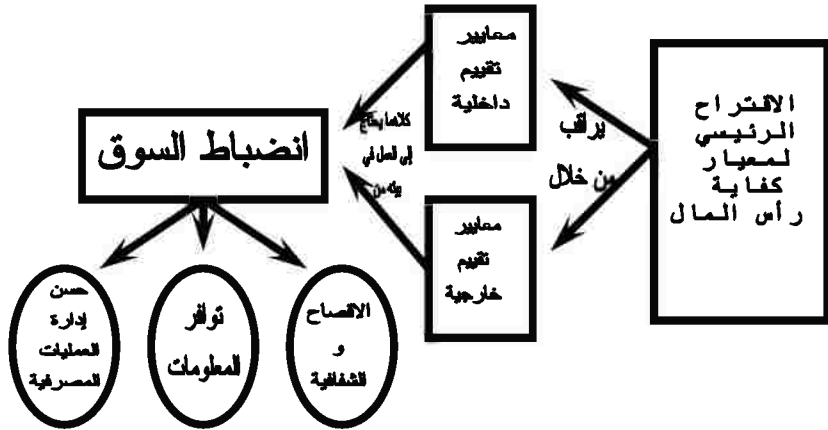
حيث هناك مجموعة من الضوابط التي حددتها لجنة بازل كالتالي:-

١- تحديد حد أدنى لمتطلبات رأس المال يناسب كل بنك ؛ من حيث إجمالي مخاطره بالنسبة لإجمالي أصوله .

٢- وضع قواعد رقابية تضمن سلامة عمل البنوك وبعدها عن المخاطر .

٣- انضباط السوق .

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :-



شكل رقم (٣)

وقد اظهر الأداء المصرفي المصري أن البنوك المصرية حريصة كل الحرص على الالتزام بهذا المعيار ؛ حتى تثبت وجودها في ظل هذه التغيرات العالمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي ؛ وحتى يمكنها المنافسة أمام الكيانات الكبرى بكفاءة وبفاعلية في ظل العولمة .

٥- احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية

وقعت مصر ضمن ٧٠ دولة في الثالث عشر من شهر ديسمبر ١٩٩٧ في مدينة جنيف على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية في إطار منظمة التجارة العالمية ، والتي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود والعراقيل التي تضعها الدول ؛ بهدف الحد من المنافسة الحرة ، وتنص الاتفاقية على فتح الأسواق المحلية والعالمية للبنوك والشركات الأجنبية التي تعمل في مجال الخدمات المالية .

إن تحرير تجارة الخدمات المالية ومن ضمنها الخدمات المصرفية سيلقى على البنوك بأعباء ثقيلة ؛ للحفاظ على حصتها السوقية في ظل المنافسة الشرسة المتوقعة ، والتي امتدت لتشمل كبار البنوك العالمية . الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع استراتيجية متكاملة للتعامل مع تلك المعطيات بأسلوب علمي (١) .

وقد قام عدد من الخبراء الاقتصاديين في منظمة التجارة العالمية WTO بإعداد دراسة نشرت في مجلة المنظمة الصادرة في شهر سبتمبر عام ١٩٩٧ ؛ تناولت الانعكاسات الإيجابية للاتفاقية على دول العالم ككل ، ولعل أهمها (٢):

(١) عباس أحمد حسن سمحة ، التحديات المحلية والعالمية مع بداية الألفية الثالثة ، المؤتمر السنوي العام لمديري فروع البنك الأهلي

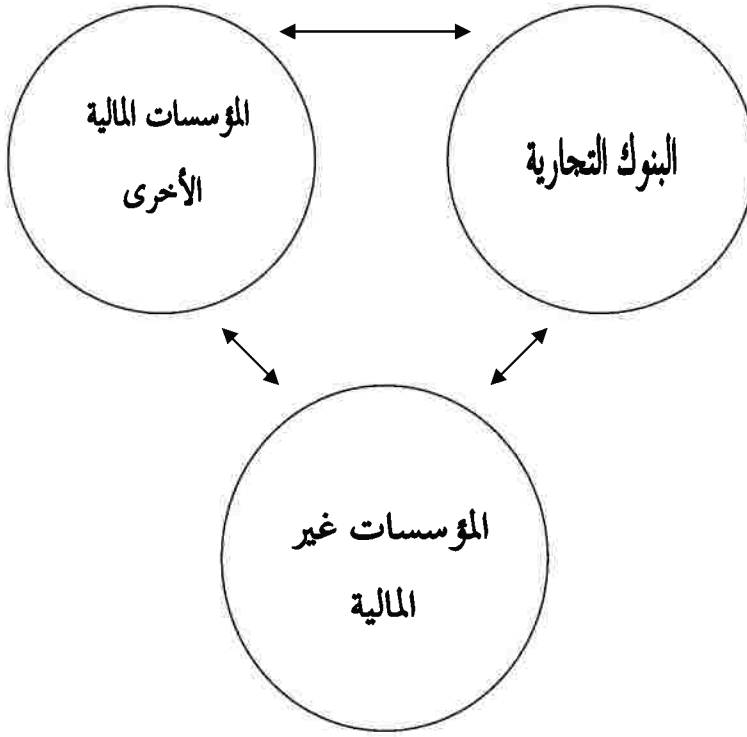
المصري لعام ٢٠٠١ ، ص ٥٢

(٢) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠-٣١ .

- المنافسة في تقديم أفضل الخدمات المالية على مستوى العالم ، وما يستتبعه ذلك من رفع كفاءة أداء القطاعات المتخصصة في تلك المجالات ، وخفض تكاليف الخدمة ، وتحسين نوعيتها. •
- اختيار الوسائل الأفضل لإدارة المخاطر وامتصاص الأزمات المالية على مستوى العالم. •
- تنويع وتطوير الأدوات المصرفية ، وتطوير أنظمة العمل في مجال الخدمات المالية. •
- حث الحكومات على اتباع سياسات سليمة لإدارة الاقتصاد الكلى على مستوى دولهم ؛ وانتهاج سياسات ائتمانية جديدة بما يتماشى مع التطورات الحديثة ، وتعديل أنظمة القطاعات المالية ، وتطوير دور الأجهزة الرقابية .
- مع تزايد تأثير العولمة وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي حيث اتخذت ثلاثة أشكال :-
- المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المحلي أو الخارجي •
- المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى •
- المنافسة بين البنوك والمؤسسات الغير مالية على تقديم الخدمات المصرفية .

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :-

شكل (٤)



شكل رقم (٤)

أدت كل هذه الأشكال إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية ، نجد دخول المؤسسات المالية بخلاف البنوك وخاصة في أسواق الخدمات المالية ، مثل : شركات التأمين ، وشركات الأوراق المالية ، ومؤسسات الوساطة الأخرى .

ف نجد أن المنافسة قد تزيد من كفاءة الجهاز المصرفي وتؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين الإدارة وتخفيض العمولات وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسن جودة الخدمة ولكن سيكون لها أثر سلبي على الكيانات والبنوك الصغيرة ؛ لأنها لا تستطيع الوقوف أمام الكيانات العملاقة .

فالسوق للأقوى الذي يستطيع أن يخلق خدمات ليست موجودة ، ويدفع العملاء لاستخدامها وليس لتحسين خدمات موجودة أصلاً .

فهناك ثلاثة أنواع من المؤسسات :-

- مؤسسات تقود السوق بتقديم خدمات لم تكن موجودة وهي مؤسسات **تحدث الحدث** .
- مؤسسات تقوم بعد ذلك بتقديم الخدمات السابقة ، وهي : مؤسسات ترى الحدث .
- مؤسسات لا تدرك بعد نوعية الخدمات الجديدة ، وهي : مؤسسات لا ترى الأحداث ؛ أي : تقول ما الذي يحدث .

٦- الاندماج المصرفي

إن عمليات الاندماج بين المؤسسات ليست مجرد ظاهرة اتبعتها الشركات في نهاية القرن العشرين ، ولكنة أسلوب حتمي تلجأ إليه المؤسسات الصغيرة والكبيرة في سوق عالمية أصبحت تتميز بقوة وشراسة المنافسة . وبالرغم من تركيز المنافسة في الأسواق الرئيسية بالولايات المتحدة وأوروبا فإن الارتباط العضوي بين أسواق المال والأعمال العالمية وتبعات العولمة واتفاقية الجات ؛ جعل المنافسة تمتد إلى جميع الأسواق سواء في الدول المتقدمة أم الناشئة والنامية .

ولم يعد الاندماج - كما كان سائداً في الماضي - قاصراً على وقوع البنوك الصغيرة⁽¹⁾ فريسة سهلة للبنوك الكبيرة ، بل أصبح الصراع بين الكبار وتحت

(1) Donald R. Fraser , James W.Kolari , **The Future Of Small Banks In A Deregulated Environment** , Ballinger Publishing Company , Cambridge , Massachusetts , 1999 , p 188 .

شعار "إذا لم تستطع أن تهزم عدوك فلتتحالف معه" إيذاناً ببداية عصر الكيانات المصرفية الكبيرة والتحالفات المصرفية .

وقد ترتب على تلك الظاهرة ما يلي:

١- أن الاندماج عادة ما يستتبعه عمليات أخرى من الاندماجات ، فعندما يحدث اندماج بنكين في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً فإن ذلك لا يثير غير البنوك الأوربية فحسب بل يحتم عليها أن تكبر من حجمها حتى تستطيع أن تتنافس معها .

٢- أن ظهور التكتلات الاقتصادية يوسع من نطاق عمليات الاندماج ويعجل بمعدلاتها .

٣- ظهور فئة ضحايا الاندماجات ؛ نظراً للاستغناء عن العديد من الوظائف سواء على مستوى العمالة الفنية أو الإدارية ، وذلك بما يتفق مع متطلبات الوضع المالي والهيكل للكيان الجديد .

ويجب على البنك دراسة آليات جديدة لتحقيق تحالفات استراتيجية مع كبار البنوك المحلية والعالمية.

ودون الدخول في تفاصيل موضوع الاندماج حيث سنفرد له فصلاً كاملاً يوضح كل شيء عنه من تعريفه لأنواعه ولمزاياه وعيوبه ، فنجد أنه يحقق العديد من وفورات الحجم ودافعاً للنمو والتوسع وتحسين الربحية ودافعاً لزيادة القدرة التنافسية في إطار تحرير الخدمات المصرفية وأيضاً لمواجهة المخاطر .

وقد بدأت البنوك المصرية تتأثر بهذا الاتجاه ، حيث أعلنت عدة حالات اندماج

منها اندماج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي .

وينصح في كافة الأحوال إجراء الدراسة الواعية المتأنية في كل الأحوال .

٧- خصخصة البنوك

أصبحت قضية التحرر الاقتصادي ومحاولات الإصلاح الهيكلي ودفع النمو هي السمة الغالبة لسياسات العديد من الدول على اختلاف درجة نموها وتقدمها وذلك منذ مطلع الثمانينات ، ولاشك أن الخصخصة بما تعنيه من تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص قد شكلت ركناً أساسياً في برامج الإصلاح ، حيث لجأت الحكومات المختلفة إلى الخصخصة كأداة لتحسين كفاءة النشاط الاقتصادي ولتخفيف العبء المالي عن كاهل موازاناتها .

ويمكن تحديد أهم آثار سياسة الخصخصة على البنوك في النقاط التالية :

١. تنشيط سوق المال بطرح أسهم الشركات في البورصة وإتاحة فرص للاستثمار .

٢. تشجيع الاستثمار الخاص والمحلى وجذب المدخرات الوطنية ورؤوس الأموال العربية والأجنبية من الخارج للاستثمار في مصر ، مما يساهم في إنعاش الاقتصاد .

٣. القضاء على مشكلة السحب على المكشوف من الجهاز المصرفي ؛ نظراً لتطبيق القواعد المصرفية والاقتصادية السليمة على قروض المشروعات العامة بعد خصخصتها .

٤. زيادة الإنتاج كماً ونوعاً ورفع مستوى الإنتاجية نتيجة رفع كفاءة الاقتصاد القومي بانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادي ، مما يؤدي إلى خفض جماح التضخم .

تعتبر خصخصة البنوك إحدى نواتج العولمة ، وقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية بالتحديد بعد تقليص الملكية العامة في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات السوق

وتتلخص أهم دوافع خصخصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي والتكيف مع ما جاءت به اتفاقيه تحرير الخدمات المصرفية في إطار منظمة الجات ، حيث وقعت علي الاتفاقية أكثر من ٧٠ دولة في عام ١٩٩٧ ، والتزمت مصر ضمن مجموعة الدول النامية بالسماح بملكية أجنبية لبنك محلي ، حيث يضاف إلى هذه الدوافع ما سبق عرضه من تطبيق مفهوم البنوك الشاملة وغيرها للتحول بالمفهوم لهذه البنوك .

وبالتالي تتحدد أهداف الخصخصة في : تنشيط سوق الأوراق المالية ، وتوسيع قاعدة الملكية ، وزيادة المنافسة ، وتحسين الأداء الاقتصادي ، وتحديث أداء الإدارة وترشيد الإنفاق العام .

وقد بدأ برنامج خصخصة البنوك المصرية في بداية عام ١٩٩٤ بما يسمى "خصخصة البنوك المشتركة" وقد صدر قانون (رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦) والذي يجيز تملك القطاع الخاص المحلي والأجنبي لأكثر من ٤٩% من رأس المال المصدر لأي بنك ، وأصبح ذلك هو المدخل لخصخصة بنوك القطاع العام وخاصة بعد إضافة القانون (رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨) وهذا هو الاتجاه إلى خصخصة تلك البنوك جزئيا .

٨-تزايد حدوث الأزمات بالبنوك

يمكن القول : إن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عددٍ من دول العالم ، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٦ حدثت أزمات في الجهاز المصرفي في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي سواء كانت في الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا أو شمال أوروبا أو جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية غير التي واجهتها شرق ووسط

أوروبا وروسيا وكل ذلك حدث في ظل العولمة مع العلم أن التأثير الكبير لكل الأزمات كان على الاقتصاد الوطني في الدول التي حدثت فيها بل امتد التأثير السلبي لها ليشمل دولاً أخرى ، ولذلك طرحت هذه الأزمات بقوة وبرزت أهمية وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على وضع مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها .

٩-تزايد مخاطر أنشطته غسيل الأموال من خلال البنوك

يأتي مصدر هذه الأموال من النشاطات الغير مشروعة : كالاتجار في المخدرات ، والأسلحة المحظورة ، والعمولات والرشاوى ، والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي ، والقروض المصرفية المهربة ، والدعارة ، وتجارة الرقيق ، والسرقة وغيرها .

ونلاحظ أن كثيراً من عمليات غسيل الأموال تشارك فيها عدة بنوك في آن واحد وبواسطة مراسلين لهم على مستوى العالم ، بحيث يصعب تعقب هذه الأموال في حالة الإيداع في بنك مقره خارج البلاد سواء كانت الأنشطة غير مشروعة تتحقق في نفس الدولة أو خارجها . (١)

وفي أوائل عام ٢٠٠٤ وبالتحديد في نهاية فبراير ٢٠٠٤ تم رفع اسم مصر من قائمه الدول التي يتم غسل الأموال من خلالها ، ويرجع ذلك لنجاح الجهود التي بذلت في هذا الشأن مما يدل على نجاح الإجراءات المصرفية والتشريعية التي اتخذت في هذا الشأن .

(١) حمدي عبد العظيم ، غسيل الأموال في مصر والعالم ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٥ .

ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسل الأموال حيث تمر عمليات غسل الأموال بثلاث مراحل :-

- مرحلة الإيداع النقدي .
- مرحلة التعتيم .
- مرحلة التكامل .

مع الأخذ في الاعتبار أن هذه العملية لها آثار سلبية على اقتصاد الدول التي تتم فيها هذه العملية ، وقد بدأت مواجهة عالميه لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة .

وهناك بعض الدراسات التي تشير إلى أن هناك عمليات تمت في مصر إلا أن تصريحات المسؤولين في البنك المركزي المصري تنفي ذلك قطعيا ، ويظهر ذلك في قانون البنوك الجديد الذي تمت مناقشته في مجلس الشعب وتمت الموافقة عليه في عام ٢٠٠٣ ، والذي يؤكد بالإجراءات على مواجهة خطر هذه الظاهرة .

١٠- ضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية

كان من الآثار الاقتصادية الهامة للعولمة المالية هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية وقد أشارنا إلى هذه النقطة سابقا ومما يدل بوضوح علي هذه النقطة هو حدوث الأزمات في الأجهزة المصرفية في دول شرق وجنوب آسيا وعجز البنوك المركزية التام عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول .

ومن ناحية أخرى إذا وقع الاقتصاد القومي في أيد المضاربين العالمين فإن البنوك المركزية في العالم لا تستطيع أن تفعل أي شيء معهم .

١١- عولمة آلات الصرف :

تقوم معظم البنوك العالمية حالياً بربط آلات الصرف الذاتي بشبكة الآلات العالمية لتقديم الخدمة المصرفية الدولية باستخدام الأقمار الصناعية كوسائط للاتصال ، وهو ما يطلق عليه الآن "بعولمة آلات الصرف الذاتي" ، بحيث يمكن لأي عميل في الخارج أن يتعامل مع تلك الآلات في الدولة المتواجد بها سواء سحباً أو إيداعاً في حسابه الجاري لدى البنك المحلي .

١٢ - تزايد البنوك متعددة الجنسيات :

ويقصد بها تلك البنوك التي لديها أنشطة مؤثرة في أكثر من دولة في وقت واحد ، كذا البنوك ذات الملكية الأجنبية ، وهو ما يعنى ضمناً تزايد التفاعلات الثقافية في البيئات التي تتواجد بها تلك البنوك.

١٣- تبنى البنوك للمعايير العالمية:

أصبحت البنوك مطالبة بتحقيق المعايير العالمية في خدماتها المصرفية وفى نمط تعاملها مع موظفيها. فبيئة الأعمال العالمية تهتم بالجودة ، وهو ما يعنى ضرورة قيام البنوك المحلية بجهود متواصلة لتحسين منتجاتها .

١٤- التطور التكنولوجي^(١) :

أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور العديد من التطورات في الأنشطة المصرفية حيث استوعب النشاط المصرفي قدراً ضخماً من الإنجازات التكنولوجية التي تولدت في السنوات الأخيرة. وقد تكاثفت التكنولوجيات الحديثة مع المنافسة والابتكارات المالية الجديدة مما لتتجلب لنا عصراً جديداً ينفرد

(١) محمود عبد السلام عمر ، التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على عمليات البنوك مع إشارة خاصة لمصر ،

القاهرة : المعهد المصرفي ، ١٩٩٦) ، ص ٢١ .

بأساليب وأدوات لم تعرف من قبل ، وإن كانت تمثل في حد ذاتها مزيداً من التحديات أمام البنوك. وبإلقاء نظرة سريعة على ما شهدته الأسواق في هذا المجال يبرز لنا التزايد الواضح في استخدام وحدات الصرف الآلي التي تتيح للعملاء الحصول على قدر كبير من الخدمات المصرفية على مدى ٢٤ ساعة. كما شهدت الأسواق أيضاً التوسع في خدمات الدفع من نقطة البيع والتي ترتبط بنظام البطاقات والربط الآلي بين مجالات التجزئة والبنوك من خلال شبكة اتصال ، وذلك إلى جانب العمليات المصرفية التي تتم من المنزل أو من محل العمل .

ولم تقتصر التطورات التكنولوجية على الخدمات المقدمة للعملاء ، بل امتدت إلى أساليب الاتصال وتنفيذ العمليات المصرفية بين البنوك ، وبعد أن كان نظام السوفيت يحتل الأهمية الكبرى في هذا الصدد ظهر نظام جديد يعرف اختصاراً باسم IBOS ، وهو نظام يعتمد على إجراء العمليات المصرفية بين البنوك بالهاتف. ويمكن من خلال هذا النظام كذلك أن يقوم العملاء بأجراء أي تعاملات على حساباتهم من فروع البنك المختلفة نظير رسم متواضع وسرعة مذهلة قد لا تتجاوز ثواني معدودة .

ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي قد أسهم في تغيير ملامح النشاط المصرفي ، غير أن بعض الاقتصاديين يرون أنه لا زالت هناك فجوة بين ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة وما تم استيعابه من قبل البنوك ، وهو ما يوحي أنه وفي ظل المنافسة المحتدمة والابتكارات الجديدة فإن التطبيقات التكنولوجية في النشاط المصرفي ستأخذ اتجاهاً متزايداً في السنوات المقبلة مع إعطاء اهتمام أكبر بتكنولوجيا المعلومات ، وهو ما يحمل معه كذلك المزيد من المنافسة من جانب المؤسسات غير المصرفية للبنوك في أنشطتها التقليدية .